دراسة اقتصادية لتوزيع التقاوى المعتمدة لأهم الزروع الحقلية فى جمهورية مصر العربية

للدكتور على عبد العال خليفة * والمهندس الزراعى محمد شوقى محمد الرويني *

• مقدمة •

بعد الانتهاء من عملية إعداد تقاوى الزروع ، واعتمادها ، وتحديد أسعار بيعها تأتى مرحلة توزيعها على الزراع . وتقوم وزارة الزراعة بتوزيع تلك التقاوى على جميع المحافظات مع مراعاة تخصيص الأصناف الممتازة المستنبطة حديثاً للمناطق التى تجود بها . وتوفر الوزارة احتياجات الزراع المتعاقدين معها على أساس ما تقوم به من دراسة لإمكانيات كل زارع حائز للرقعة التى حددتها الوزارة للمتعاقدين ، والتعرف على الدورة الزراعية المتبعة لديه ، ومدى استجابته لتعليمات الوزارة ، وقدرته على إنتاج تقاو نقية ، فى حدود الرقعة الواجب التعاقد عليها لإمكان الحصول من إنتاجها على الكميات المقررة فى خطة التنمية الزراعية . وقد أعدت الوزارة لهذا الغرض نظاماً لتسجيل المتعاقدين لكل محافظة وكل مركز ، لإمكان تخصيص التقاوى المعتمدة طبقاً لمستوياتها وتبعاً لإمكانيات كل متعاقد ، وما يفيض بعد ذلك يوزع على صغار الزراع ، عن طريق توفير الكميات اللازمة بالجمعيات التعاونية الزراعية ، على أساس أن تأخذ كل جمعية حصتها بالنسبة للمركز الذى تقع فيه . وتحدد الوزارة سنوياً الكميات التى توزع بمعرفتها وبمعرفة مديريات الزراعة ، فيما يختص بتوزيع تقاوى التعاقدات ، وبنك التسليف الزراعى فيما يختص بتوزيع التقاوى على صغار ومزارعى الجمعيات التعاونية الزراعية .

---

* الدكتور على عبد العال خليفة : مدرس الاقتصاد الزراعى ، كليه الزراعة ، جامعة القاهرة .

* المهندس الزراعى محمد شوقى محمد الرويني : مدرس الاقتصاد الزراعى المساعد ، بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية .

الإجراءات المتبعة فى توزيع التقاوى المعتمدة على الزراع[١] :

يتقدم الزارع بطلب الكمية اللازمة له من التقاوى على الاستمارة رقم « ٢ زراعة – تقاوى » ، كما يقوم بملء بيانات الاستمارة رقم « ٩ تقاوى » ، ويرفقها بالطلب الذى يقيد فى السجل رقم « ٧ إكثار » ، وتقوم الجهة التى يتقدم إليها الزارع بمراجعة البيانات الواردة بالطلب على بطاقة الحيازة ، والتأشير على الطلب بالكمية المرخص بصرفها من التقاوى ، والثمن المقتضى توريده ، ثم يحرر للزارع عقد الإكثار ، ويقوم بتوريد ثمن التقاوى إلى أقرب خزينة لبنك التسليف ، ومن واقع البيانات المدرجة بالاستمارة رقم « ٩ تقاوى » يحرر أمر تصدير التقاوى وتسلم صورة للمتعاقد للاستلام بموجبها ، وترسل صورة لكل من شونة بنك التسليف الزراعى ، والإدارة العامة للتقاوى ، وتحفظ صورة بالجمعية التى تقوم بالصرف بعد قيد بيانات بالسجل رقم « ٧ إكثار » .

وتتولى مديريات الزراعة جميع الإجراءات سابقة الذكر ، أما الإدارة العامة للتقاوى ، فتقوم بهذه الإجراءات فى أضيق نطاق تسهيلا للزراع الذين يرغبون فى التعاقد مع الوزارة خصما من الكميات المخصصة للمحافظات .

أما بالنسبة لتقاوى بذرة القطن ، فتتبع فى شأن توزيعها نفس الإجراءات السابقة فيما عدا المتعاقدين من الفئة (أ) وهى الفئة الممتازة ، فتتولى الإدارة العامة للتقاوى تخصيص التقاوى اللازمة لهم ، لضمان حصولهم على التقاوى الممتازة ، وكذلك التقاوى اللازمة للإصلاح الزراعى . وتتولى مديريات الزراعة جميع الإجراءات السابقة بالنسبة للمتعاقدين من الفئة (أ) فيما عدا التخصيص ، والمتعاقدين من الفئة (ب) ، والجمعيات التعاونية المتعاقدة على إنتاج تقاوى القطن .

وفيما يلى دراسة للكميات الموزعة من التقاوى المعتمدة لزروع القمح والأذره الشامية والقطن والأرز .

---

(١) دليل إجراءات إعداد وتوزيع التقاوى والاتجار فيها، وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى .

• توزيع تقاوى القمح المعتمدة •

يتناول البحث فى هذا الجزء دراسة الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة ، والأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة لزيادة الكميات التى تتخلف عن التوزيع من تلك التقاوى .

الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة : يتبين من جدول (١) أن الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة ، بلغت أدناها نحو ٢٠٤ ألف إردب عام ١٩٦٣ وأقصاها نحو ٤٩١ ألف إردب عام ١٩٧١ ، وبلغ الرقم القياسى لتلك الكمية أدناه نحو ٧٥ عام ١٩٦٣ ، وأقصاه نحو ١٨١ عام ١٩٧١ وذلك خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وباعتبار عام ١٩٦١ سنة الأساس .

وقد حسبت معادلة اتجاه زمنى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة للكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة خلال الفترة سابق الإشارة إليها ، وقد اختيرت معادلة الدرجة الأولى لأنها أكثر تمثيلا للبيانات كما يلى :

ص هـ = ١٩٩,٣٩١ + ١٥,٣٩٣ س

ر = ٠,٧٢١ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٥٢٠

حيث : ص هـ = الكمية الموزعة التقديرية من تقاوى القمح المعتمدة بالألف إردب فى السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن بالسنة ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٥ .

ر = معامل الارتباط .

ويتبين من المعادلة السابقة أن الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة تزايدت بمعدل معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٥,٤ ألف إردب سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل الزيادة السنوى نحو ٤,٧٧٪ من متوسط تلك الكميات البالغ نحو ٣٢٢,٥ ألف إردب خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

مما سبق يتبين تزايد الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، مما يدل على تزايد الرقعة المزروعة بتلك التقاوى ، الأمر

الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه، وهو زراعة أكبر نسبة ممكنة من الرقعة المزروعة بالقمح باستخدام التقاوى المعتمدة ، إلا أن ذلك قد اقترن بنقص فى كفاية عمليتى إعداد وتوزيع تقاوى القمح المعتمدة ، حيث إن تحقيق الكفاية الاقتصادية لعمليتى الإعداد والتوزيع يقضى بأن يتم توزيع أكبر نسبة ممكنة من التى يتم إعدادها بما لايجعل هناك فائضاً كبيراً يتخلف عن التوزيع ويتحول إلى الاستهلاك البشرى ، شأنه فى ذلك شأن حبوب القمح العادية، مما يؤدى إلى حدوث خسائر فى الأعوام التى تزيد فيها تلك الكميات المتخلفة .

جدول (١)

الكمية الموزعة من تقاوى القمح المعتمدة (بالألف إردب)

خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥

السنة	الكمية الموزعة بالألف إردب	الرقم القياسى
١٩٦١	٢٧١	١٠٠
١٩٦٢	٢٦٢	٩٧
١٩٦٣	٢٠٤	٧٥
١٩٦٤	٢٤٠	٨٩
١٩٦٥	٢٦٨	٩٩
١٩٦٦	٢٥٣	٩٣
١٩٦٧	٣٢٠	١١٨
١٩٦٨	٢٣٣	٨٦
١٩٦٩	٢٥٣	٩٣
١٩٧٠	٤٢٧	١٥٨
١٩٧١	٤٩١	١٨١
١٩٧٢	٤٠٣	١٤٩
١٩٧٣	٤٠٣	١٤٩
١٩٧٤	٤٨٨	١٨٠
١٩٧٥	٣٢٢	١٩٩

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء .

الأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة تخلف تقاوى القمح المعتمدة عن التوزيع :

إلى جانب الأعباء التى تتحملها الدولة فى تخفيض أسعار بيع تقاوى القمح المعتمدة للزراع ، فإن الدولة تتحمل أيضاً خسائر نتيجة لزيادة الكميات المتخلفة من تلك التقاوى عن التوزيع ، وإذا كان من الصعب توزيع جميع الكميات التى يتم إعدادها فإنه يمكن تقدير حد أقصى للكمية المتخلفة سنوياً ، بحيث تكون فى أضيق الحدود ولاتتحمل الدولة خسارة نتيجة لتخلفها ، وهذا الحد الأقصى للكمية المسموح بتخلفها هو الكمية التى يمكن تغطية الخسارة الناتجة عن تخلفها بقيمة احتياطى خسارة المتخلف التى تضاف إلى تكاليف الإعداد ، وأية زيادة عن هذا الحد الأقصى تؤدى إلى خسارة تتحملها الدولة تتمثل فى تكاليف إعداد تلك الكميات .

جدول (٢)

الكمية المتخلفة والكمية المسموح بتخلفها عن التوزيع (بالألف إردب) ، والأعباء التى تحملتها الدولة (بالألف جنيه) نتيجة لزيادة الكمية المتخلفة من تقاوى القمح المعتمدة خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥

السنة	الكمية المتخلفة	الكمية المسموح بتخلفها	الزيادة فى الكمية المتخلفة	الزيادة ٪	الأعباء
	ألف إردب	ألف إردب	ألف إردب		ألف جنيه
١٩٧١	٦٢,٦	٢٧,١	٣٥,٥	١٣١	٦٨,٧
١٩٧٢	٩٨,٢	٢١,٨	٧٦,٤	٣٥٠	١٤٦,٢
١٩٧٣	٢٠,٣	١٩,٦	٠,٧	٠,٣٥	١,١
١٩٧٤	٢٨,٣	٢٤,١	٤,٢	٠,١٧	٨,٧
١٩٧٥	١٦٤,٦	١٣,٧	١٥٠,٩	١١٠١	٣٧١,١

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء ، سجلات القسم التجارى .

ويتبين من جدول (٢) مقدار الزيادة فى الكمية المتخلفة عن الكمية المتخلفة عن الكمية المسموح بتخلفها عن التوزيع من تقاوى القمح المعتمدة وبلغت أدناها نحو ٧٠٠ إردب تمثل نحو ٠,٣٥٪ من الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٣ ، وبلغت أقصاها نحو ١١٠١٪ من الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٥ ، وبلغ المتوسط السنوى لتلك الزيادة نحو ٥٣,٥ ألف إردب خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغت الأعباء التى تحملتها الدولة نتيجة لذلك أدناها نحو ١,١ ألف جنيه عام ١٩٧٣ وأقصاها نحو ٣٧١,١ ألف جنيه عام ١٩٧٥ ، وبلغت جملة تلك الأعباء نحو ٥٩٥,٨ ألف جنيه بمتوسط سنوى قدره ١١٩ ألف جنيه خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

• توزيع تقاوى الأذرة الشامية المعتمدة •

يتناول البحث فى هذا الجزء دراسة الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الشامية المعتمدة لصنفى الهجين والأمريكانى ، والأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة لزيادة الكميات التى تتخلف عن التوزيع من تلك التقاوى .

الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة : يتبين جدول (٣) أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة بلغت أدناها نحو سبعة آلاف إردب عام ١٩٧٥ ، وأقصاها نحو ٣٣ ألف إردب عام ١٩٦٥ ، وبلغ الرقم القياسى لتلك الكمية أدناه نحو ٢٥ عام ١٩٧٥ ، وأقصاه نحو ١١٨ عام ١٩٦٥ ، وذلك خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وباعتبار عام ١٩٦١ سنة الأساس .

وقد حسبت معادلة اتجاه زمنى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة للكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة خلال الفترة سابق الإشارة إليها ، وقد اختيرت معادلة الدرجة الأولى لأنها أكثر تمثيلا للبيانات كما يلى :

ص هـ = ٣١,٤٧٦ - ١,٠٤٣ س هـ

ر = ٠,٦٠٧ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٣٦٧

حيث : ص هـ = الكمية الموزعة التقديرية من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة بالألف إردب فى السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن بالسنة ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٥

جدول (٣)

الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الشامية المعتمدة (بالألف إردب)

خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥

السنة	الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين	الرقم القياسى	الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى	الرقم القياسى
	ألف إردب		ألف إردب	
١٩٦١	٢٨	١٠٠	١٤	١٠٠
١٩٦٢	٢١	٧٥	٣٤	٢٤٣
١٩٦٣	٢٨	١٠٠	١٥	١٠٧
١٩٦٤	٢٥	٨٩	٢١	١٥٠
١٩٦٥	٣٣	١١٨	١٩	١٣٦
١٩٦٦	٢٤	٨٦	٣٢	٢٢٩
١٩٦٧	٢١	٧٥	٢٤	١٧١
١٩٦٨	٣٠	١٠٧	٢١	١٥٠
١٩٦٩	٢٥	٨٩	١٩	١٣٦
١٩٧٠	٣٠	١٠٧	٩	٦٤
١٩٧١	٢٧	٩٦	٧	٥٠
١٩٧٢	٢٥	٨٩	٦	٤٣
١٩٧٣	١٥	٥٤	٥	٣٦
١٩٧٤	٨	٢٩	٦	٤٣
١٩٧٥	٧	٢٥	٢	١٤

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء .

ويتبين من المعادلة السابقة أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة تناقصت بمعدل معنوى إحصائياً بلغ نحو — مليون إردب سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل النقص السنوى نحو — ٤,٥١٪ من متوسط الكمية الموزعة والبالغ ٢٣ ألف إردب خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

مما سبق يتبين أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة تناقصت خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ وهذا أدى إلى تناقص الرقعة المزروعة بتلك التقاوى ، الأمر الذى لايتفق مع الهدف الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه ، وهو زيادة الرقعة المزروعة بالتقاوى المعتمدة وخاصة الصنف الهجين ، نظراً لما يتميز به من إنتاجية عالية ، بالإضافة إلى ذلك فإن تخلف كميات من تلك التقاوى عن التوزيع يعنى نقصاً فى كفاية عمليتى الإعداد والتوزيع حيث إن تحقيق الكفاية الاقتصادية يقترن بتوزيع أكبر نسبة ممكنة من الكميات التى يتم إعدادها بما لايجعل هناك فائضاً كبيراً يتخلف عن التوزيع ويتحول إلى الإستهلاك، شأنه فى ذلك شأن حبوب الأذرة العادية، مما يؤدى إلى حدوث خسائر فى الأعوام التى تزيد فيها الكميات المتخلفة .

الأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة تخلف تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة عن التوزيع :

إلى جانب الأعباء التى تتحملها الدولة فى تخفيض أسعار بيع تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة للزراع ، فإن الدولة تتحمل أيضاً أعباء نتيجة لزيادة الكميات المتخلفة من تلك التقاوى عن التوزيع ، وإذا كان من الصعب توزيع جميع الكميات التى يتم إعدادها فإنه يمكن تقدير حد أقصى للكمية المتخلفة سنوياً بحيث تكون فى أضيق الحدود ، ولا تتحمل الدولة خسائر نتيجة لتخلفها ، وهذا الحد الأقصى للكمية المسموح بتخلفها هو الكمية التى يمكن تغطية الخسارة الناتجة عن تخلفها بقيمة احتياطى خسارة المتخلف التى تضاف إلى تكاليف الإعداد ، وأية زيادة عن هذا الحد الأقصى تؤدى إلى خسارة تتحملها الدولة تتمثل فى تكاليف إعداد تلك الكميات .

ويتبين من جدول (٤) أن الزيادة فى الكمية المتخلفة عن التوزيع من تقاوى الأذرة الهجين المعتمدة بلغت نحو ٦٧٢٢ ، ٦٩١٥ إردباً تمثل نحو ٢٩١ ، ١٦٩١٪ من الكمية المسموح بتخلفها فى عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٥ على الترتيب ، مما أدى إلى حدوث خسارة بلغت حوالى ١١٧٩٧ جنيها عام ١٩٧١، ١١٢٧١ جنيها عام ١٩٧٥ ، بينما قد تبين أن الكمية المتخلفة قد انخفضت بنحو ٧٩٦ ، ١٧٢٠ ، ٥٤٩ إردباً تمثل نحو ٣٥ ، ٩٩ ، ٩٥٪ من الكمية المسموح بتخلفها فى السنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، مما أدى إلى تحقيق عائد للدولة بلغ نحو ١٣٤٢ ، ٢٢٩٦ ، ٨٤٠ جنيها فى هذه السنوات على الترتيب ، وقد بلغ صافى العبء الذى تحملته الدولة نحو ١٨٥٩٠ جنيها بمتوسط سنوى قدره ٣٧١٨ جنيها خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ .

الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة : يتبين من جدول (٣) أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة بلغت أدناها نحو ألفى إردب عام ١٩٧٥ ، وأقصاها نحو ٣٤ ألف إردب عام ١٩٦٢ ، وبلغ الرقم القياسى لتلك الكمية أدناه نحو ١٤ عام ١٩٧٥ ، وأقصاه نحو ٢٤٣ عام ١٩٦٢، وذلك خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ وباعتبار عام١٩٦١ سنة الأساس .

وقد حسبت معادلة اتجاه زمنى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة للكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة خلال الفترة سابق الإشارة إليها ، وقد اختيرت معادلة الدرجة الأولى لأنها أكثر تمثيلا للبيانات كما يلى :

ص هـ = ٢٨,٤٢٩ — ١,٦٠٤ س هـ

ر = ٠,٧٢٧ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٥٢٩

حيث : ص هـ = الكمية الموزعة التقديرية من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة بالألف إردب فى السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن بالسنة ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٥

جدول (٤)

الكمية المتخلفة والكمية المسموح بتخلفها عن التوزيع (بالإردب) والأعباء التى تحملتها الدولة (بالجنيه)
نتيجة لزيادة الكمية المتخلفة من تقاوى الأذرة الشامية المعتمدة خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥

السنة	الصنف الهجين					الصنف الأمريكانى				
	الكمية المتخلفة	الكمية المسموح بتخلفها	الزيادة أو النقص فى الكمية المتخلفة	الزيادة أو النقص	الأعباء	الكمية المتخلفة	الكمية المسموح بتخلفها	الزيادة أو النقص فى الكمية المتخلفة	الزيادة أو النقص	الأعباء
	إردب	إردب	إردب	٪	جنيه	إردب	إردب	إردب	٪	جنيه
١٩٧١	٩٠٣٤	٢٣١٢	٦٧٢٢	٢٩١	١١٧٩٧	١٥٠٥	٧٧٥	٧٣٠	٩٤	٩٦٠
١٩٧٢	١٤٦٣	٢٢٥٩	٧٩٦—	٣٥—	١٣٤٢—	٥٧١	٧١٥	١٤٤—	٢٠—	٢٧٩—
١٩٧٣	٦	١٧٢٦	١٧٢٠—	٩٩—	٢٢٩٦—	٣٢	٥٨٩	٥٥٧—	٩٥—	٧٤٣—
١٩٧٤	٢٧	٥٧٦	٥٤٩—	٩٥—	٨٤٠—	١٠٣٠	٣٨٩	٦٤١	١٦٥	٩٧٨
١٩٧٥	٧٣٢٤	٤٠٩	٦٩١٥	١٦٩١	١١٢٧١	٣٩٢١	١٣٦	٣٧٨٥	٢٧٨٣	٥٩٨٠

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء ، سجلات القسم التجارى .

ويتبين من المعادلة السابقة أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة تناقصت بمعدل معنوى إحصائياً بلغ نحو - ١,٦ ألف إردب سنويا خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل النقص السنوى نحو - ١٠,٢٨٪ من متوسط تلك الكميات البالغ نحو ١٥,٦٠٠ ألف إردب خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

مما سبق يتبين أن الكمية الموزعة من تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة تناقصت خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، وهذا يعنى تناقص الرقعة المزروعة بتلك التقاوى ، الأمر الذى لايتفق مع الهدف الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه ، وهو زيادة الرقعة المزروعة بالتقاوى المعتمدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخلف كميات من تلك التقاوى عن التوزيع يعنى نقصاً فى كفاية عمليتى الإعداد والتوزيع مما يؤدى إلى حدوث خسائر تتحملها الدولة فى الأعوام التى تزيد فيها الكميات المتخلفة .

الأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة تقاوى الأذرة الأمريكانى المعتمدة عن التوزيع :

إلى جانب الأعباء التى تتحملها الدولة لتخفيض أسعار بيع تقاوى الأذرة الأمريكانى للزراع ، فإن الدولة تتحمل أيضاً أعباء نتيجة لزيادة الكميات المتخلفة من تلك التقاوى عن التوزيع ، ويتبين من جدول (٤) أن الزيادة فى الكمية المتخلفة بلغت نحو ٧٣٠، ٦٤١ ، ٣٧٨٥ إردباً تمثل نحو ٩٤ ، ١٦٥ ٢٧٨٣٪ من الكمية المسموح بتخلفها فى الأعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على الترتيب مما أدى إلى حدوث خسارة بلغت حوالى ٩٦٠ ، ٩٧٨ ، ٥٩٨٠ جنيها فى تلك السنوات ، بينما تبين أن الكمية المتخلفة قد انخفضت بنحو ١٤٤ ، ٥٥٧ إردباً تمثل نحو - ٢٠ ، - ٩٥٪ من الكمية المسموح بتخلفها فى عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، مما أدى إلى تحقيق عائد للدولة بلغ نحو ٢٧٩ ، ٧٤٣ جنيها فى هذين العامين على الترتيب ، وقد بلغ صافى العبء الذى تحملته الدولة نحو ٦٨٩٦ جنيها بمتوسط سنوى قدره ١٣٧٩جنيها خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥.

• توزيع تقاوى القطن المعتمدة •

يتناول البحث فى هذا الجزء دراسة الكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة والأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة لزيادة الكميات التى تتخلف عن التوزيع من تلك التقاوى .

الكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة : يتبين من جدول (٥) أن الكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة بلغت أدناها نحو ٨٧١ ألف إردب عام ١٩٧٥ ، وأقصاها ١١٧٧ ألف إردب عام ١٩٦٦ ، وبلغ الرقم القياسى لتلك الكمية أدناه نحو ٧٧ عام ١٩٧٥ ، وأقصاه نحو ١٠٤ عام ١٩٦٦ ، وذلك خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وباعتبار عام ١٩٦١ سنة الأساس .

وقد حسبت معادلة اتجاه زمنى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة للكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة خلال الفترة سابق الإشارة إليها ، وتبين أن معادلة الدرجة الأولى معنوية وأكثر تمثيلا للبيانات كما يلى :

ص هـ = ١١٠٠,٣٢٤ — ١١,١٥٧ س هـ

ر = ٠,٥٩٠ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٣٤٨

حيث : ص هـ = الكمية الموزعة التقديرية من تقاوى القطن المعتمدة بالألف إردب فى السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن بالسنة ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٥

ويتبين من المعادلة السابقة أن الكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة تناقصت بمعدل معنوى إحصائياً بلغ نحو — ١١,١٥٧ ألف إردب سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل النقص السنوى نحو — ١,١٪ من متوسط الكميات الموزعة البالغ نحو ١٠١١,٠٦٦ ألف إردب خلال الفترة السابق الإشارة إليها .

الأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة تخلف تقاوى القطن المعتمدة عن التوزيع :

يتبين من جدول (٦) أن الزيادة فى الكمية المتخلفة عن التوزيع من تقاوى القطن المعتمدة بلغت أدناها نحو ٩٠ ألف إردب تمثل نحو ٦٨٪ من

الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٤ ، وبلغت أقصاها نحو ٢٠١ ألف إردب تمثل نحو ١٦٣٪ من الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٥ ، وبلغ المتوسط لتلك الزيادة نحو ١٣٢,٦ ألف إردب خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغت الأعباء التى تحملتها الدولة نتيجة لذلك أدناها نحو ٦٢ ألف جنيه فى كل من عامى ١٩٧١، ١٩٧٤ وأقصاها نحو ١٤٣ ألف جنيه عام ١٩٧٥ ، وبلغت جملة تلك الأعباء نحو ٤٣٨ ألف جنيه بمتوسط سنوى قدره ٨٧,٦ ألف جنيه خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

جدول (٥)

الكمية الموزعة من تقاوى القطن المعتمدة (بالألف إردب)

خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥

السنة	الكمية الموزعة بالألف إردب	الرقم القياسى
١٩٦١	١١٣٤	١٠٠
١٩٦٢	١٠٦٥	٩٤
١٩٦٣	٩٧٩	٨٦
١٩٦٤	٩٩٧	٨٨
١٩٦٥	١٠٢١	٩٠
١٩٦٦	١١٧٧	١٠٤
١٩٦٧	١١١٢	٩٨
١٩٦٨	٩٠٧	٨٠
١٩٦٩	٩٧٧	٨٦
١٩٧٠	١٠١٢	٨٩
١٩٧١	٩٨٨	٨٧
١٩٧٢	٩٨٧	٨٧
١٩٧٣	١٠٢٨	٩١
١٩٧٤	٩١١	٨٠
١٩٧٥	٨٧١	٧٧

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء .

جدول (٦)

الكمية المتخلفة والكمية المسموح بتخلفها عن التوزيع (بالألف إردب) والأعباء التى تحملتها الدولة (بالألف جنيه) نتيجة لزيادة الكمية المتخلفة من تقاوى القطن المعتمدة خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥

السنة	الكمية المتخلفة	الكمية المسموح بتخلفها	الزيادة فى الكمية المتخلفة	النسبة المئوية للزيادة	الأعباء
	ألف إردب	ألف إردب	ألف إردب		ألف جنيه
١٩٧١	٢٥٨	١٥٨	١٠٠	٦٣	٦٢
١٩٧٢	٢٨٦	١٥٨	١٢٨	٨١	٨٠
١٩٧٣	٣٠٦	١٦٢	١٤٤	٨٩	٩١
١٩٧٤	٢٢٣	١٣٣	٩٠	٦٨	٦٢
١٩٧٥	٣٢٤	١٢٣	٢٠١	١٦٣	١٤٣

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء ، سجلات القسم التجارى .

• توزيع تقاوى الأرز المعتمدة •

يتناول البحث فى هذا الجزء دراسة الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة والأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة لزيادة الكميات التى تتخلف عن التوزيع من تلك التقاوى .

الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة : يتبين من جدول (٧) أن الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة بلغت أدناها نحو ٨٦ ألف إردب عام ١٩٦١ ، وأقصاها نحو ٣٩٣ ألف إردب عام ١٩٦٩ ، وبلغ الرقم القياسى لتلك الكمية أدناه نحو ٦٨ عام ١٩٦١ ، وأقصاه نحو ٣٠٩ عام ١٩٦٩ ، وذلك خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥ وباعتبار عام ١٩٦٢ سنة الأساس .

وقد حسبت معادلة اتجاه زمنى من الدرجات الأولى والثانية والثالثة

للكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة خلال الفترة سابق الإشارة إليها ، وقد اختيرت معادلة الدرجة الثانية لأنها أكثر تمثيلا للبيانات كما يلى :

ص هـ = ١٨,٣٨٠ + ٧١,٥٤١ س هـ - ٣,٢٨٤ س هـ^{٢}

ر = ٠,٩٦٣ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٩٢١

حيث : ص هـ = الكمية الموزعة التقديرية من تقاوى الأرز المعتمدة بالألف إردب فى السنة هـ .

س هـ = متغير الزمن بالسنة ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٥

ويتبين من معادلة الدرجة الأولى[١] أن الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة تزايدت بمعدل معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٩,٠ ألف إردب سنوياً خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، وقد بلغ معدل الزيادة السنوى نحو ٦,٢٦٪ من متوسط تلك الكميات البالغ نحو ٢٨٢,٥ ألف إردب خلال الفترة السابق سابق إليها .

مما سبق يتبين تزايد الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، مما يدل على تزايد الرقعة المزروعة بتلك التقاوى ، الأمر الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه وهو زراعة أكبر نسبة ممكنة من الرقعة المزروعة بالأرز باستخدام التقاوى المعتمدة ، إلا أن ذلك اقترن بنقص فى كفاية عمليتى إعداد وتوزيع تقاوى الأرز المعتمدة حيث إن تحقيق الكفاية الاقتصادية لعمليتى الإعداد والتوزيع يقضى بأن يتم توزيع أكبر نسبة ممكنة من الكميات التى يتم إعدادها بما لايجعل هناك فائضاً كبيراً يتخلف عن التوزيع ويتحول إلى الاستهلاك ، شأنه فى ذلك شأن الحبوب العادية للأرز ، مما يؤدى إلى حدوث خسائر فى الأعوام التى تزيد فيها تلك الكميات المتخلفة .

الأعباء التى تتحملها الدولة نتيجة تخلف تقاوى الأرز المعتمدة عن التوزيع :

إلى جانب الأعباء التى تتحملها الدولة فى تخفيض أسعار بيع تقاوى الأرز المعتمدة للزراع ، فإن الدولة تتحمل أيضاً خسائر نتيجة لزيادة الكميات

---

(١) ص هـ = ١٣٠,٤٩٥ + ١٨,٩٩٧ س هـ

ر = ٠,٨٠٢ ، معامل التحديد المعدل = ٠,٦٤٤

المتخلفة من تلك التقاوى عن التوزيع ، ويتبين من جدول (٨) أن الزيادة فى الكمية المتخلفة عن التوزيع من تقاوى الأرز المعتمدة بلغت أدناها نحو ألف إردب تمثل نحو ٥ ٪ من الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٢ ، وبلغت أقصاها نحو ١٢٦ ألف إردب تمثل نحو ٩٦٩٪ من الكمية المسموح بتخلفها عام ١٩٧٥ ، وقد بلغ المتوسط السنوى لتلك الزيادة نحو ٥٦,٤ ألف إردب خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ ، وقد بلغت الأعباء التى تحملتها الدولة نتيجة لذلك أدناها نحو ١,٢ ألف جنيه عام ١٩٧٢ ، وأقصاها نحو ٢٣٢,١ ألف جنيه عام ١٩٧٥ ، وبلغت جملة تلك الأعباء نحو ٤٤٩ ألف جنيه بمتوسط سنوى ٩٩,٨ ألف جنيه خلال الفترة سابق الإشارة إليها .

جدول (٧)

الكمية الموزعة من تقاوى الأرز المعتمدة (بالألف إردب)

خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٥

السنة	الكمية الموزعة بالألف إردب	الرقم القياسى
١٩٦١	٨٦	٦٨
١٩٦٢	١٢٧	١٠٠
١٩٦٣	١٢٩	١٠٢
١٩٦٤	٢٠٩	١٦٥
١٩٦٦	٢٨٤	٢٢٤
١٩٦٧	٣٤٣	٢٧٠
١٩٦٨	٣٦٠	٢٨٣
١٩٦٩	٣٩٣	٣٠٩
١٩٧٠	٣٣٤	٢٨٧
١٩٧١	٣٦٩	٢٩١
١٩٧٢	٣٦١	٢٨٤
١٩٧٣	٣٥٩	٢٨٣
١٩٧٤	٣٨٣	٣٠٢
١٩٧٥	٢٧١	٢١٣

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء .

جدول (٨)

الكمية المتخلفة والكمية المسموح بتخلفها عن التوزيع (بالألف إردب)
والأعباء التى تحملتها الدولة (بالألف جنيه) نتيجة
لزيادة الكمية المتخلفة من تقاوى الأرز المعتمدة
خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥

السنة	الكمية المتخلفة	الكمية المسموح بتخلفها	الزيادة فى الكمية المتخلفة	النسبة المئوية للزيادة	الأعباء
	ألف إردب	ألف إردب	ألف إردب		ألف جنيه
١٩٧٠	٤١	٢٠	٢١	١٠٥	٣٦,٠
١٩٧٢	٢٠	١٩	١	٥	١,٢
١٩٧٣	٩٩	١٩	٨٠	٤٢١	١٣٥,٤
١٩٧٤	٧٤	٢٠	٥٤	٢٧٠	٩٤,٣
١٩٧٥	١٣٩	١٣	١٢٦	٩٦٩	٢٣٢,١

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للتقاوى ، سجلات قسم الإحصاء ، سجلات القسم التجارى .

• تخلف نسبة كبيرة من توزيع التقاوى المعتمدة ودور الإرشاد الزراعى •

تبين من خلال الدراسة السابقة لكمية توزيع التقاوى المعتمدة للزروع موضع الدراسة أنه بالرغم من الجهود الفنية التى تبذلها الدولة لتوفير التقاوى المعتمدة للزراع ، وكذلك الدعم الذى تتحمله فى تخفيض أسعارها ، إلا أنه فى معظم سنوات فترة الدراسة ١٩٦١ - ١٩٧٥ تخلف عن التوزيع نسبة كبيرة من الكميات التى تم إعدادها من تلك التقاوى ، ولاشك أن قصور دور أجهزة الإرشاد الزراعى من نوعية وتوجيه الزراع إلى أهمية استخدام التقاوى المعتمدة لأحد الأسباب الهامة لتخلف مثل هذه النسبة الكبيرة من توزيع هذه التقاوى .

• الخلاصة •

تبين من الدراسة السابقة أن الكمية الموزعة من التقاوى المعتمدة لكل من القمح والأرز اتجهت نحو الزيادة خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، بينما تناقصت الكمية فى كل من تقاوى الأذرة الشامية والقطن خلال نفس الفترة، كما تبين أنه سواء كان هناك زيادة أو نقص فى الكمية الموزعة فإن نسبة الكمية المتخلفة كانت مرتفعة مما يدل على نقص فى كفاية عمليتى إعداد وتوزيع التقاوى المعتمدة ، حيث إن تحقيق الكفاية الاقتصادية لعمليتى الإعداد والتوزيع تقضى بأن يتم توزيع أكبر نسبة ممكنة من الكميات التى يتم إعدادها بما لايجعل هناك فائضاً كبيراً يتخلف عن التوزيع ويؤدى إلى حدوث خسائر فى الأعوام التى فيها تلك الكميات المتخلفة .

وقد تبين أن الأعباء التى تحملتها الدولة نتيجة لزيادة الكمية المتخلفة عن التوزيع من التقاوى المعتمدة للقمح والأذرة الهجين والأمريكانى والقطن والأرز بلغت نحو ٥٩٥,٨ ، ١٨,٦ ، ٦,٩ ، ٤٣٨,٠ ، ٤٩٩,٠ ألف جنيه على الترتيب خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ .

* * *